او ان انغرزت فغابت او وصلت للدم قليل لم يضر او الدم كثير
او مجوف لم تقع الصلاة لاقصالها بنجس في مجوف وخرج بالبيرة
مثلا يبتلعه وعلم انه لم يخف ضررا من نزعها بيسير التيمم ان محله اذا
غرز لها لغرض اما اذا غرزها عبثا فتبطل لانه بمنزلة التطوع بالحامل
عملا اه ح ش او شرط اي ومنه ستر العورة لقادر ولو احتاج
لستر عورته في الصلاة بيده وجب حيث لم يجد غيرها وجب لا تنقض
وفي حالة السجود يتخير عند ج وعند خطيب براي الستر وعند
م ر يراعي السجود ويتركه الستر بيده كما في شيخنا وقنه ترد في الامداد
في رد بة ذراع المراة من كمها المتسع اذا ارسلته وفي آلتحفة لم تصح
واستقرب في الامداد عدم الضرر اه ومنه استقبال القبلة فلو انحرف
غير متنفل سف عنها بطلت صلاته لاخرة عمدا وكرها اه ها
عود الضمير في الها اما النية التحرم وهو المتبادر لكن يمنع من ارادته
قوله مع مضي ركن قول اج واما للصلاة وهي بعيد من المقام لعدم
لعدم ذكر الصلاة قريبا لكن يؤيده قوله مع مضي ركن قولي او فعلي
او طول زمن اذا لذكر او الشك في ترك النية او تكبيرة التحرم او ما
يتعلق بهما يبطل للصلاة حالا على ما تقدم للشارح بتعالجي لكن قد منا
لك على سم انه متى تذكر حالا الاتيان بواجب النية والتحرم لم يضر
ان شك في ترك شيء مما يتعلق بهما لزوال سرعة والله اعلم
وفيح ش عند قول النهاية ان الشرط كان ركنا اج ومنه ما لو شك بعد
السلام في نية الوضوء فلا تلتفت اه لاعله بخلاف شكه في اصل الطهارة
قبل الصلاة فانه يؤثر خلافا لبعض المتاخرين اه زي وما لو شك
في نية الطهارة ي اثنا صلاته بل او في الطهارة نفسها وينبغي ان
يقال بالضرر فيجب الاستيناف ان طال تردده بضابطه مسم
على البهجة واقول الشك في الشرط في الصلاة يبطل ان طال اه ع ش
وفيها لو شك بعد صلاته في امامه ان كان مأموما او امامه فلا يضر
وفي حج ما يخالفه ويوجه بان الشك في ذلك يرجع فيه الشك في اصل
الانعقاد هو موجود للاستيناف ومنه ما لو شك الروضة وشرح فمن شك
ولو بعد الاسلام كما صرح به في المجموع انه امام او مأموم بطلت صلاته

لشكه في انه تابع او متبوع فلو شك احدهما وظن الاخر صحة
للظان انه امام دون الاخر كما صرح به الاصل وهذه من المواضع
التي فرق فيها بين الظن والشك اه ع ش وفي التحفة تتبع
من ابطل البقائي ركن مثلا شك في فعل ركن قبله لا يلزم العود اليه
فورا كما مر وقلب الفرض نفلا لا لعذر كادراك جماعة والشك
في نية التحرم او شرط لها مع مضي ركن او طول زمن او مع قصره
ولم يعد ما قراه فيه وخرج ظن انه في غير ها كفرض اخر او نفل وان
اتحدا مع ذلك كما مر ونية قطعها ولو مستقبلا لما فاة الجزم المشترط
دوامه ولا تضر نية تبطل قبل الشروع فيه لانه لا ينافي الجزم
خلافا لمن تعلق القطع فيما في الشيء يؤثر حالا ومنافي الصلاة انما
يؤثر عند وجوده اه وهذا يشير الى ان لها عايد الى نية التحرم فتامل
مع مضي راجع لقوله او شرط لها بالنسبة لصورة الشك في الشرط
اما بالنسبة لتيقن تركه فلا توقف بطلان الصلاة ح على طول زمان
وبعض القول كله اي والشك في ترك بعض الركن القولي
كالفاتحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كله
او كالشك اي كالشك في ترك كله في انه يبطل الصلاة ان لم يات به
وتيدا ركه قبل طول زمن شكه او مع قصر معطوف على مع
طول وان اي ان الصلاة تبطل مع الشك في الاتيان ببعض ركن
قولي او كله وان قصر زمن الشك وكان قد قراه شيأ وقت الشك
لم يعد ما قراه حال شكه لزمه قبوله او نحو كلام مبطل فلا اي فلا
يلزمه قبوله كما يدل له كلامهم والفرق ان فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره
وينبغي ان محله فيما لا يبطل سهوه لاحتمال انما وقع سهوا ما هو
كالفعل والكلام الكثير فينبغي قبوله فيه لانه ح كالناسي اه محرر ثم
قال لحم الوشم وهو غرزها بالابرة حتى يخرج الدم ثم يذر
عليه نحو نيلة ليزرق او يحمض بنحو الدم الحاصل بغرز الحلمة الا ان
حرام لخبر الصحيحين لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والموشومة
والواشر والمسي شرة للناس بصم والتفصة اي فاعل ذلك وزيادته فتجب